القدرة والقوة.. الأطراف الاصطناعية تنتصر على البتر

| الوطن

داخل مراكز الأطراف يخضع جرحى البتر لجلسات التأهيل المطلوبة بدءاً من اللحظة التي يتم فيها تسجيل بياناتهم ومن ثم تحديد المقاسات ونوع الطرف المُراد تركيبه ليباشر فريق المختصين من مهندسين وفنيين بصناعة الطرف وفق أحدث المواصفات باستخدام المسح الثلاثي الأبعاد وتقنية CAD-CAM العالمية، ومعهم الأطباء ومشرفو العلاج الفيزيائي لتولي الناحية الطبية والحركية للجريح خلال فترة التأهيل تحضيراً لتركيب الطرف.

بفضل هذه الخدمة التي لا تنتهي بمجرد تركيب الطرف واستعادة الحركة، استطاع العديد من جرحى البتر تغيير حياتهم وتطوير ذاتهم من خلال ممارسة الأعمال اليومية بأريحية تامة ومزاولة المهن التي يطمحون إليها لغاية تمكينهم من إدارة مشاريعهم الإنتاجية تلك التي تتطلب الاعتماد على الأطراف بشكل أساسي فكان منهم معلم الصف، وسائق سيارة الأجرة، وأيضاً الحرفي والمُزارع المُنتج.

يوفّر مشروع جريح الوطن وفقاً لما جاء على صفحته الرسمية على فيسبوك تركيب الأطراف الاصطناعية لجرحى العمليات الحربية ممن تعرضوا لإصابات بتر متنوعة خلال تأدية الواجب الوطني، كل ذلك ضمن سعي المشروع لـ«تعزيز الحالة الحسية والحركية والنفسية للجريح».

أكثر من ٥٧٠ جريح بتر من شريحة العجز الكلي من كل المحافظات السورية حصلوا على أطراف عبر أربعة مراكز مُعتمدة ومتطورة في محافظات حماة، طرطوس، اللاذقية ودمشق.

دور المشروع في توفير الأطراف الاصطناعية لا يقتصر على جرحى العجز الكلي فقط، بل أخذ مشروع جريح الوطن على عاتقه مسؤولية تقديمها لجميع جرحى البتر على اختلاف نسب إصاباتهم ليصل عدد المستفيدين من مراكز الأطراف الاصطناعية إلى أكثر من ٢٨٠٠ جريح.

عملية تركيب الأطراف ليس خطوة وحيدة بل ثمة خطوات عديدة تسبقها تبدأ من فترة إقامة الجريح في المركز ريثما يتم الانتهاء من صنع الطرف المناسب له جسدياً وفنيّاً بأحدث أنواع الأجهزة وطبقاً للمواصفات العالمية، من ثم تأهيل الجريح جسدياً من خلال جلسات العلاج الفيزيائي والنادي الرياضي الذي يؤهله للتأقلم مع الطرف كأحد أعضاء الجسد، ما يسهل الحركة اليومية لاحقاً.

المطابخ تنتشر في السويداء... لا رقابة على الذبائح والأسعار

| السويداء -عبيرصيموعة

أدى الطلب على تأمين ولائم المناسبات والدعوات في المحافظة إلى انتشار ظاهرة المطابخ الخاصة على ساحة المدن والأرياف، وقد بدأت بوجود كثير منها ممن حصل أصحابها على تراخيص نظامية لمزاولة المهنة ومنهم من اتبع التقليد بعد الأرباح المرتفعة لتلك المطابخ لينتشر كثير منها ضمن المنازل دون رقابة أو مهر نظامي للذبائح المستخدمة في إعداد تلك الولائم والأطعمة، ما أدى إلى استفحال ظاهرة المطابخ المخالفة، التي لم يحصل أصحابها على تراخيص نظامية تخولهم القيام بذبح الذبائح لتبقى أعمال الذبح وإعداد الولائم تتم بعيداً عن المسالخ وعن إشراف الأطباء البيطريين وختم النقابة المعتمد.

رئيس فرع نقابة الأطباء البيطريين في السويداء الطبيب البيطري وائل بكري بيّن لـ«الوطن» سعي أصحاب المطابخ المرخصة إلى مهر الذبائح بختم المسلخ وخاصة أن هذه الذبائح تقدم من هذه المطابخ كولائم وليست خاصة بشخص معين، مضيفاً: إن هناك الكثير من هذه المطابخ تنجز أعمالها داخل المنازل أو ضمن مطابخ غير مراقبة صحياً لذلك يجب مراقبتها والكشف على هذه اللحوم وإلزام أصحابها بالذبح داخل المسالخ للتأكد من صلاحية اللحوم المستخدمة.

الاستشاري في نقابة الأطباء البيطريين والمكلف بمراقبة اللحوم في المحافظة الطبيب البيطري مروان عزي أوضح لـ«الوطن» أن كل ذبيحة يتم ضبطها خارج المسلخ يتم تنظيم ضبط بحق صاحبها، وذلك وفقاً لقرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم ٤٤١ لعام ٢٠١٦ لكونه من المفترض أن تتم معرفة مصدر اللحوم ومدى صلاحيتها للطعام، فمن غير الممكن أن يقوم هؤلاء بالطبخ وتالياً ذبح الذبائح عشوائياً. مضيفاً: إن هذه المطابخ يجب أن تكون خاضعة للرقابة الصحية لأنه لا يجوز بيع اللحوم مطبوخة قبل التأكد من سلامة الذبائح صحياً.

ومن ناحية أخرى أشار عزي إلى أن الذبح العشوائي لأمات المواشي والذي يحدث من دون رقابة الطب البيطري أحدث تراجعاً ملحوظاً في أعدادها ما انعكس سلباً على واقع تربيتها جراء فقدان هذه الأمات، مضيفاً إن ذلك أدى أيضاً إلى ارتفاع أسعار اللحوم نتيجة لقلة العرض وكثرة الطلب على المادة، مشيراً إلى أن الذبح العشوائي لأمات المواشي لم يكن السبب الرئيس في ارتفاع أسعار اللحوم بل يضاف إليه تهريب عدد كبير من هذه القطعان إلى خارج الحدود.

يومياً مخالفة حوالي ٢٠ سائقاً

نقابة النقل البري لـ«الوطن»: رفعنا تسعيرة النقل كي لا نعطي عذراً للسائقين للتسرب من العمل

| اللاذقية – عبير سمير محمود

ينتظر المواطن في اللاذقية لساعات على مواقف النقل –من دون استثناء– لربما يحظى بمكان في السرفيس على الواقف إن وجد، وسط مناشدات المواطنين المتكررة للجهات المعنية بضبط الميكروباصات المتسربة وإلزامها بالعمل ولكن من دون جدوى.

ويشكو مواطنون من استغلال أصحاب السرافيس الذين «يمنّون» على الراكب بأنهم يعملون على الخط، فيطلبون أجرة مضاعفة ٣ مرات على خط بللوران على سبيل المثال، وضعف الأجرة المحددة مؤخراً على خطوط جبلة والبسيط والمزيرعة وكرسانا والقنجرة وسقوبين والصناعة وضاحية الإسكان وبسنادا والدعتور، متسائلين عن دور الرقابة وحماية المواطن من الابتزاز؟!

وتساءل مواطنون عن كيفية سماح الجهات الرقابية للسائقين ببيع المازوت بالسوق السوداء وهو مادة مدعومة من الدولة لتغطية حاجة مركباتهم المرخصة لتأمين نقل الركاب، مشيرين إلى أن معظم أصحاب السرافيس يبيعون غالون المازوت بمبالغ تتراوح بين ٤٠ – ٦٠ ألف ليرة ويركنون سرافيسهم أمام منازلهم من دون الحاجة للعمل أو التفكير بالمواطن الذي ينتظرهم لساعات تحت أشعة الشمس الحارقة.

في المقابل، عبّر سائقو سرافيس عن معاناتهم في ظل الأعباء المادية التي يتكبدها كل منهم عند عمليات صيانة المركبة مع ارتفاع أجور إصلاح السيارات وقطع الغيار، قائلين إن الأجور المحددة أخيراً غير مناسبة ولا تغطي زيادة المازوت الأخيرة ولا أجور الصيانة، فكيف سنعمل طوال اليوم بالخسارة؟ أليس لدينا عائلات نحن أيضاً؟.

وبالعودة إلى رئيس نقابة النقل البري والسائقين أحمد نجار فأكد لـ«الوطن» أنه ستتم زيادة تعرفة السرافيس خلال الأيام المقبلة بعد موافقة الجهات الوزارية على كتاب النقابة لتعديل الأجور بناء على مطلب السائقين لزيادتها من ٢٨ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة، إذ كان قد حددها القرار الأخير الصادر منتصف الشهر الماضي بنسبة ٢٨ بالمئة عن الأجور السابقة قبل رفع سعر المازوت إلى ٥٠٠ ليرة للبتر الواحد التي اعتبرها السائقون حينها «تعرفة قليلة وغير محقة».

وأوضح نجار أن القرار الجديد سيراعي رفع سعر المازوت حيث تصبح الأجور منطقية لكل الخطوط مع زيادة ٨ ليرات على كل كيلومتر، ويتم احتسابها وفقاً لكل خط على حدة. وشدد بالقول: بعد تحقيق مطالب السائقين فلا عذر ولا مبرر بعد اليوم لمن لا يلتزم بالعمل على خطه تحت طائلة القانون، منوهاً إلى وجود بعض السلبيات وتواطؤ بعض السائقين إلا أن الوضع في اللاذقية بشكل عام تحت السيطرة بنسبة ٨٠ بالمئة وأفضل من محافظات أخرى.

ولفت إلى وجود آلية جديدة لضبط عمل السرافيس، من خلال التعاون مع مديري النواحي لتدقيق كل رحلة عند بداية الخط ونهايته ليتم ضبط العمل بشكل عام.

من جهته، أكد رئيس قسم شرطة مراكز الكراج العقيد أنور رضوان لـ«الوطن»، متابعة عمل السرافيس بشكل مستمر، لافتاً إلى تسجيل بين ١٠ – ٢٠ ضبطاً بحق سرافيس مخالفة يومياً، وتكون العقوبات للمخالفين من السائقين حسب نوع المخالفة، ومنها عقوبة مادية قد تتراوح بين ١٠ – ١٥ ألف ليرة، وعقوبات أخرى تصل إلى حجز المركبة وتوقيف السائق.

وحول عمليات بيع المازوت المخصص للسرافيس، بيّن رضوان أن هذه تعد جريمة ويجب أن تكون عملية ضبطها وفق القانون «الجرم المشهود» لمن يرتكبها، لافتاً إلى أن ضبط التسرب كان يتم وفق إحصائية يومية للخطوط وتسجيل عدد السرافيس بشكل يومي واختيار خط أسبوعياً – خاصة الخطوط التي تتقدم حولها شكاوى متكررة– لتتم متابعة الخط وضبط كل سرفيس متسرب من العمل بحجز بطاقة محروقات الخاصة به.

وأشار إلى وجود آلية جديدة لمراقبة السرافيس على الخطوط، من خلال إحصائية لعدد الرحلات اليومية على كل خط، وعند ضبط نقص لأي سرفيس بعدد رحلاته ستتم مخالفته وفق النظام المركزي لردعه ومنعه من التغيب عن رحلاته المخصصة، موضحاً وجود مخافر وأقسام شرطية بكل كراج، وأي مواطن يتعرض للاستغلال أو الغبن عليه تقديم شكوى في الكراج الموجود فيه ليصار إلى متابعة الأمر فوراً وإبلاغه بالإجراء المتخذ بعد أن يقوم بترك رقم هاتفه عند تقديمه الشكوى.

أشدها في «الحقوق».. ازدحامات خانقة للتسجيل على التعليم المفتوح بدمشق.. والجامعة تقرر التمديد حتى الخميس

نعيسة لـ«الوطن»: قلة بعدد الموظفين واتفاق مع أحد البنوك الخاصة «لم يترجم بعد»

| فادي بلك الشريف

ازدحامات خانقة جداً شهدتها عدد من مراكز التسجيل على برامج التعليم المفتوح كان أكثرها في كلية الحقوق بجامعة دمشق إضافة إلى بعض الازدحامات في كلية الإعلام وغيرها من الكليات التي تضم برامج تعليم مفتوح. أعداد كبيرة تجمعت بانتظار تسليم أوراقهم الثبوتية ليتكرر المشهد كل فصل دراسي وفي كل عام من دون أي حلول جذرية تعالج المشكلة، ناهيك عن حدوث بعض الازدحامات في بعض فروع المصرف العقاري وخاصة أنه الوحيد المعتمد لدفع رسوم التسجيل.

طلاب أكدوا لـ«الوطن» وجود صعوبة في التسجيل كل فصل دراسي، ومعاناة يومية لاستكمال أوراقهم وخاصة في الظروف الصعبة التي يعيشونها، وأزمة المواصلات اليومية، مطالبين بضرورة عدم حصر دفع الرسوم بالمصرف العقاري فحسب والتفكير ببدائل أخرى، أو حلول تعالج المشكلة وتنهي التجمعات الكبيرة في كوات التسجيل التي تعاني شحاً وقلة في أعداد الموظفين المعنيين بمتابعة تسلم الوثائق وتسجيل الطلاب وتبسيط إجراءاتهم.

وحول هذا الموضوع، بينت نائب رئيس جامعة دمشق لشؤون التعليم المفتوح رغداء نعيسة أنه صدر قرار بتمديد التسجيل لمختلف البرامج حتى الخميس القادم، مؤكدة أن التمديد سيكون الأخير ولا تمديد بعده على الطلاب، وخاصة في ظل التحضير للامتحانات ضمن التقويم الجامعي، كما صدر قرار بتمديد تقديم طلبات إيقاف التسجيل للطلاب المسجلين في نظام التعليم المفتوح للفصل الثاني ٢٠٢٠/٢٠٢١ لغاية ١٩ الجاري.

نائب رئيس الجامعة أكدت أن الوزارة والجامعة بصورة الموضوع وواقع الازدحامات، ومن الضروري بمكان وضع حلول مجدية، وخاصة في ظل وجود نقص بأعداد الموظفين، ناهيك عن أن عدداً من الطلاب يتأخرون في عملية التسجيل وينتظرون لليومين الأخيرين، الأمر الذي يحدث الازدحام وبعض الإشكاليات.

ونوهت نعيسة بوجود اتفاق لم يترجم بعد مع أحد البنوك الخاصة، وذلك لتسجيل الطلبة، الأمر الذي يخفض من الازدحامات الكبيرة، مع وجود عدد من التسهيلات الممكن تقديمها بهذا الخصوص.

وأشارت نائب رئيس الجامعة إلى أنه لا تغيير على موعد الامتحانات، مؤكدة العمل على اتخاذ كل الإجراءات والتدابير وتأمين المستلزمات والقاعات اللازمة لامتحانات الفصل الدراسي الثاني بعد انتهاء امتحانات التعليم النظامي القائمة حالياً في كليات جامعة دمشق.

في السياق وافق مجلس التعليم العالي على تسوية أوضاع طلاب السنة الأخيرة في التعليم المفتوح الذين انقطعوا عن الدراسة مدة تزيد على ثلاث سنوات ولم يستفيدوا من الفرص التي منحت لهم.

ويشار إلى أن التعليم المفتوح بجامعة دمشق يضم برامج «الدراسات القانونية، والمحاسبة، وإدارة المشروعات المتوسطة والصغيرة، والترجمة، والدراسات الدولية والدبلوماسية، والإعلام، ورياض الأطفال»، علماً أن ٢٣ ألف طالب وطالبة تقدموا إلى امتحانات المفتوح في الجامعة الفصل الدراسي الماضي كان أكثرهم ببرنامج الدراسات القانونية التابع لكلية الحقوق بجامعة دمشق.

٦٩ بالمئة نسبة النجاح في فحوص إجازات السوق

مدير إجازات السوق: ٨٨٩٢١ مواطناً حصلوا على إجازات سوق خلال العام الحالي

| محمود الصالح

كشف مدير إجازات السوق في وزارة النقل معد سلمان عن منح ٨٨٩٢١ إجازة سوق العام الحالي.

وأوضح مدير إجازات السوق في تصريح خاص لـ«الوطن» أن مراكز إجازات السوق في المحافظات تعمل على تطبيق المرسوم التشريعي رقم ١١ لعام ٢٠٠٨ الذي ينظم عمل مدارس تدريب السواقة وطريقة إجراء الفحوص والشروط الواجب توافرها في المتقدمين للحصول على إجازات السوق.

وبيّن سلمان أن مدارس السواقة في جميع المحافظات والمرخصة بموجب المرسوم التشريعي المذكور تتولى تأهيل الراغبين بالحصول على إجازات السوق من الناحيتين العملية والنظرية، حيث يتلقى المتدربون دروساً عملية في قيادة السيارات حسب كل فئة يرغب الشخص التقدم إليها، إضافة إلى تلقي الخبرة المهنية، حول أساسيات عمل الآليات ومكوناتها، ويتم ذلك من قبل مدربين مختصين في تلك المدارس وبإشراف مراكز إجازات السوق في المحافظات.

وعن دور وزارة النقل أوضح مدير إجازات السوق أنه بناء على قانون السير والمركبات تم إحداث مراكز الفحوص النظرية والعملية لطالبي الحصول على إجازة السوق في مراكز المحافظات، وحيثما تدعو الحاجة، وتتولى هذه المراكز الإشراف على المدارس الخاصة لتعليم قيادة المركبات من حيث جاهزيتها وقيامها بمهامها التدريبية والتدريسية وإجراء الفحوص العملية والنظرية للمتدربين.

وبيّن سلمان أن الشهادة الخاصة تتضمن أربع فئات هي (أ – ب– هـ– و) ويحق لمن أتم سن الثامنة عشرة من العمر الحصول على هذه الفئة، حيث يقوم الراغب بالحصول على الإجازة التقدم إلى المدارس الخاصة واتباع دورة مدتها ٢٠ يوماً يتم خلالها تدريبه على القيادة بمعدل ١٠ ساعات إضافة إلى دروس نظرية في الإشارات والميكانيك والسلامة المرورية ١٠ ساعات، وبعد انتهاء الدورة يتقدم للفحص في مركز إجازات السوق، ويجب أن يحصل المتقدم للفحص على ٦٠ بالمئة من العلامات في النظري والعملي، وعند نجاحه يعطى شهادة حسن قيادة، حيث ترسل إلى فرع المرور، ويقوم المتقدم هناك باستكمال الأوراق المطلوبة، ويحصل على إجازة السوق المطلوبة.

وعن كيفية الحصول على إجازة القيادة العامة بيّن مدير إجازات السوق أن بقية الفئات يتم اتباع المراحل نفسها ولكن بعد مرور ٣ سنوات على حصول المواطن على الإجازة الخاصة، وبعد سنتين من الفئة (ج) يمكنه الحصول على الفئة (د١) وبعدها بسنتين يتم الحصول على الفئة (د٢) علماً أن الحصول على جميع الفئات يقتضي الخضوع لدورة تدريبية قبل الفحص.

وخلال الفترة من الأول من العام الحالي حتى نهاية تموز الماضي تقدم في كل أنحاء البلاد ١٢٧٤٠١ متقدم للحصول على مختلف أنواع إجازات السوق نجح منهم ٨٨٩٢١ متقدماً بنسبة ٦٩,٧٩ بالمئة وبلغت إيرادات الرسوم لقاء تجديد إجازات السوق ٦٥٠ مليون ليرة خلال الفترة السابقة نفسها.

وعن الرسوم التي يتم تقاضيها للحصول على الإجازات أوضح سلمان أن المتقدم للحصول على إجازة السوق الخاصة بكل فئاتها يسدد ٣٠ ألف ليرة سورية، والمتقدم للحصول على إجازة السوق للفئة العامة يسدد ٣٢ ألف ليرة سورية.

> تجديد إجازات السوق تقدم للخزينة ٦٥٠ مليون ليرة

البيئة مسؤولة عن مراقبة المسابح

| السويداء- عبيرصيموعة

اشتكى كثير من الأهالي من مرتادي المسابح في السويداء من عدم التزام أصحاب المسابح في المحافظة بالشروط الواجب توافرها في المياه من حيث التعقيم والفلترة تجنباً للأمراض الجلدية، مطالبين عبر «الوطن» بضرورة مراقبة المسابح من قبل الجهات المختصة خاصة مع وجود شح في المياه الأمر الذي حال دون تبديل مياهها أسبوعياً على أقل تقدير.

وبالتواصل مع مديرية شؤون البيئة في المحافظة وهي الجهة المعنية بمراقبة ومتابعة عمل المسابح ومطابقتها لشروط تعقيم المياه أكد مديرها رفعت خضر قيام المديرية بأكثر من ١٥ جولة على عدد من المسابح إذ تبين من خلال هذه الجَولات أن هناك بعض المسابح ملتزمة بهذه الشروط، ومسابح أخرى غير ملتزمة بالشروط كالتعقيم والفلترة والكلورة إلخ، ما دفع المديرية إلى مخاطبة محافظة السويداء بهذه المخالفات لما لها من انعكاسات سلبية على مرتادي المسابح، التي تكثر حالياً جراء حرارة الشمس المرتفعة والانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي، لتوجيه أصحاب المسابح عن طريق قيادة الشرطة بضبط النسب المطلوبة في المياه خلال مدة أقصاها أسبوع.

وبيّن أن المديرية ستقوم لاحقاً بجولات أخرى على المسابح للتأكد من التزام المخالف منها للشروط بتعقيم المياه وفلترتها، وفي حال ثبت وجود مخالفة سنعمل على توجيه عقوبات للمخالفين وفق قانون البيئة.